مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (02)، (2023)، ص 126 - 143

التخطيط الاقليمي ورهانات التنمية الاقليمية في حوض الشلف

Territorial planning and the Requirements of regional development in the Chlef basin

فضيل براهيم مزاري

جامعة الشلف، (الجزائر)، f.mazari@univ-chlef.dz

تاريخ الإستلام: 2023/05/01 تاريخ قبول النشر: 2023/12/30 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التخطيط الإقليمي في عملية التنمية الإقليمية في حوض الشلف؛ وهذا من أجل تحديد العلاقة الوظيفية بين الإقليم، وهويته الاقتصادية، والاستثمارات المطلوبة فيه، فالجزائر اتخذت مجموعة من المخططات لتحقيق التنمية، إلا أن مختلف الأقاليم الجزائرية لم تحقق تنمية إقليمية متوازنة ومندمجة.

يعتبر حوض الشلف إقليم يتوفر على رأسمال طبيعي يؤهله ليكون قطباً تنموياً بارزاً على المستوى الوطني إلا أن الاستثمار في المجالين الصناعي والفلاحي لا يزال محدوداً، بسبب ضعف الاستثمارات الصناعية، وعليه يمكن القول أن التنمية الإقليمية في حوض الشلف ينبغي أن تنطلق من الصناعات التحويلية، والصناعات التي توفر المدخلات الأساسية للقطاع الفلاحي.

الكلمات مفتاحية:

التخطيط الإقليمي؛ التنمية الإقليمية؛ حوض الشلف، أقطاب التنمية.

Abstract

This study aims to show the importance of regional planning in the process of regional development in the Chlef Basin. This is to determine the relationship between the region, its economic identity, and the required investments.

The Chlef Basin is a region that has natural capital that qualifies it to be a prominent development pole. However, investment in the industrial and agricultural fields is still limited, due to weak industrial investments. Therefore, it can be said that regional development in the Chlef Basin should stem from manufacturing industries, and the industries that provide the agricultural inputs.

Keywords:

Regional planning; regional development; Chlef Basin; poles of development.

1. مقدمة:

يشكل التخطيط الاقليمي الأداة المثلى في عملية التنمية وبناء الاقتصاد الوطني، والتخطيط يكون على عدة مستويات، فمن المحلي إلى الاقليمي إلى المركزي تتعدد الخصوصيات والمتطلبات والغايات؛ وإذا كان التخطيط المركزي أثبت فشله في عملية التنمية، فإن التخطيط الإقليمي أصبح من أهم الاستراتيجيات التي يُعتمد عليها في عملية التنمية الاقليمية، وهذا مراعاةً للهوية الاقتصادية للأقاليم وخصوصياتها التنموية.

تعتمد الجزائر في عملية التنمية على المخططات، سواء الوطنية أو القطاعية أو البلدية، وهذا حتى تتمكن من القضاء على بؤر التخلف في مختلف المناطق، وتحقيق التنمية بمختلف أشكالها وعلى اختلاف مستوياتها. وإذا كانت طبيعة التنمية تتحدد حسب طبيعة الإقليم، وما يتميز بيه من ميزات تنافسية تؤهله ليكون قطباً تنموياً، فالأقاليم الجزائرية تتميز بالتنوع، وهذا يقتضي وجود هيئات إقليمية تعمل على التخطيط والاستثمار مراعاةً لطبيعة الإقليم.

يتميز حوض الشلف بمجموعة من الخصوصيات الاقتصادية التي يمكن الاستثمار فيها، وتحقيق التنمية الاقليمية في المنطقة؛ فدينامية المجال والطابع السوسيو اقتصادي لسكان المنطقة يؤكد على تنوع النشاطات الاقتصادية، وإذا كان النشاط الفلاحي من أهم النشاطات التي تُميز الاقليم فإن هذا لا ينفي الطابع الصناعي والسياحي وكذا التجاري لحوض الشلف؛ إن الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية وحجم الموارد المتوفرة كلها ميزات تفاضلية يمكن أن تؤهل سهل الشلف ليتحول إلى قطب تنموي، وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم التخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية الإقليمية في حوض الشلف؟ وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يساهم التخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية الإقليمية المندمجة؟
- ما هي الهوية الاقتصادية لحوض الشلف؟
- ما هي الاستراتيجية المطلوبة لبناء قطب تنموي في حوض الشلف؟

الفرضيات: للإجابة على هذه الاشكالية والتساؤلات الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- هناك ارتباط وثيق بين التخطيط الإقليمي وعملية التنمية الإقليمية المتوازنة والمندمجة؛
- تتحدد طبيعة الاستثمارات الاقتصادية حسب الهوية الاقتصادية للإقليم؛

أهداف الدراسة: تعمل الدراسة على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

- تحديد الموارد الاقتصادية للإقليم وتثمينها في عملية بناء قطب تنموي في حوض الشلف؛
- تحديد الاستثمارات الاقتصادية التي لها ميزة تفاضلية في الإقليم والتي ينبغي تطويرها؛
- وضع خطة عملية لبناء استثمارات متكاملة لتحقيق التنمية الاقليمية في حوض الشلف.

مناهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لتوصيف الظاهر وتحليل مشكلة التنمية في حوض الشلف، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لتحليل واقع التنمية في إقليم حوض الشلف، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي من خلال جمع الاحصائيات المتعلقة بالتنمية وتبيان أهميتها في التنمية الاقليمية في حوض الشلف.

2. التنمية الإقليمية في حوض الشلف بين التخطيط المركزي والتخطيط الإقليمي

انتهجت الجزائر سياسة التخطيط المركزي منذ ستينات القرن العشرين إلا أن مسألة التنمية بقيت معطّلة، فرغم المخصّصات المالية لهذه المخططات إلا أن الطابع التكنوقراطي للتخطيط المركزي الذي يتجاهل ديناميات النسق المحلي في المسألة التنموية أثر بشكل كبير على دينامية التنمية الإقليمية، وحتى مع مطلع الألفية الثالثة وإلى غاية اليوم لا زالت الحكومات الجزائرية المتعاقبة تراهن على التخطيط المركزي، إلا أن المسألة التنموية لا زالت تحتاج إلى إعادة النظر من زاوية الإقليم ذاته، الذي يملك خصوصياته التنموية التي ينبغي مراعاتها في عملية التخطيط، وعليه فإن الحديث عن التخطيط المركزي في مسألة التنمية لقد تجاوزه الزمن، وبالتالي ينبغي التعويل على التخطيط الاقليمي لتحقيق التنمية الإقليمية ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة.

1.2. التخطيط الإقليمي في الجزائر

أكدت السياسات العمومية على ضرورة انتهاج سياسة تنموية إقليمية، وهذا من خلال المخططات القطاعية للتنمية التي تنتهجها الجماعات الإقليمية على مستوى الولاية، لكن بالمقابل إن عملية إعداد المخططات القطاعية للتنمية تخضع لقيود مركزية صارمة، حيث تخضع هذه العملية للمخططات القطاعية للتنمية للوزارات المختلفة ولمخطط عمل الحكومة، الأمر الذي يطرح السؤال مجدداً أي دور ينبغي أن تقوم به الجماعات الإقليمية في عملية إعداد المخططات القطاعية للتنمية؟ وما هو دورها في تنفيذ مخطط عمل الحكومة؟ وهذا بدوره يحتاج إلى طرح جملة من المفاهيم توضح طبيعة التخطيط المركزي والتخطيط الإقليمي وحدود الاتصال والانفصال بينهما.

مفهوم التخطيط الإقليمي وآلياته: يمكن تعريف التخطيط الإقليمي على أنه ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية والثقافية والطبيعية في إقليم معين.[1] كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغيير في إقليم ما نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية، ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك.[2] وعليه يمكن القول إن التخطيط الإقليمي يراعي أولاً الخصوصيات الاقتصادية للإقليم، أي التعرف أولاً على الهوية الاقتصادية للإقليم، ثم تحديد ما ينبغي تنميته وتطويره من خلال بعث عملية الاستثمار في القطاعات التي لها ميزة تنافسية في الإقليم، كما ينبغي توفير الخدمات العمومية من خلال تنشيط مختلف المرافق العمومية وكذا توفير البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية الإقليمية.

كما يمكن تعريف التخطيط الإقليمي على أنه ذلك المستوى من التخطيط القومي الذي يُمارس في منطقة معينة من الكيان العام (الدولة) يُعرف بالإقليم ليشكل أسلوباً لإعداد وتوضيح الأهداف التفصيلية في ترتيب الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في ذلك الإقليم؛ فالتخطيط الإقليمي يشير إلى منطقة وسطية بين المستويات القومية والمحلية للتخطيط.[3] إلا أن التخطيط الإقليمي يقتضي تحديد الإقليم الاقتصادي، الذي يعرف بأنه مساحة من الأرض تتحدد داخل البلاد وتتميز بتخصص اقتصادي وبُنية إنتاجية مرتبطة بنوعية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة على هذه المساحة كما تتميز بموقعها الجغرافي المتميز.[4]

إن ما يميز التخطيط بشكل عام هو أنه ينطلق من ماضٍ وحاضر يحملان مشاكل تواجه الدولة والمجتمع، وهناك إدراك لهذه المشاكل ورغبة في حلها؛ كما أن التخطيط ينطلق نحو المستقبل بتصور خيالي وابتكاري، أي أنه ينطلق ويبني تصور مستقبلي قبل البدئ في عملية التنفيذ؛ إن التخطيط جهد إنساني منظم وفردي وجماعي، كما أنه عقلاني وواقعي يأخذ في الحسبان الامكانيات المتاحة ويكون المخطط قابل للتنفيذ خلال المدة الزمنية المحددة.[5]

إذن ما يميز التخطيط هو النظرة المستقبلية، وعليه تتنوع المخططات إلى قصيرة المدى، ومتوسطة المدى وطويلة المدى؛ والخطة مهما كان مداها تتطلب قبل رسمها توفر قاعدة بيانات دقيقة حتى تتسم الخطة بالواقعية والشمولية والدقة والمرونة في التنفيذ، ويتطلب التخطيط الإقليمي أيضاً التعرف على الهوية الاقتصادية للإقليم، حتى تتمكن هيئة التخطيط من بناء خطة عملية للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية، فالتخطيط الإقليمي يأخذ البعد المكاني للإقليم، كما أنه يراعي جميع الظروف والعقبات التي تعترض التنمية ويراهن على الإمكانيات المحلية للنهوض بكافة القطاعات في الإقليم، وعليه فهناك هناك الإقليم الزراعي وهناك الإقليم الصناعي وهناك الإقليم السياحي وهناك الاقليم التجاري وهناك إقليم يجمع بين عدة خصوصيات تؤهله لأن يكون قطباً تنموياً متعدد الخصوصيات، وبالتالي فإن مسألة التنمية الإقليمية تحتاج إلى تخطيط واعي مبني على معطيات دقيقة تخص الإقليم، انطلاقاً من تحديد هويته الاقتصادية وبالتالي تحديد طبيعة الاستثمارات التي ينبغي إقامتها في الإقليم، وبعدها تحديد سبل التطوير وكيفية الارتباط مع الأقاليم الأخرى.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن اشكالية التنمية الإقليمية في الجزائر تعود بشكل أساسي إلى ضعف التخطيط، الذي يرجع إلى هيمنة التخطيط المركزي على التخطيط الإقليمي، فالمخططات المركزية لا تراعي مبادئ الجغرافيا الاقتصادية، كما أنها تفتقد إلى الدقة في إعداد المخططات التنموية، لا سيما مع الاختلاف الواسع في الخصوصيات التنموية بين مختلف الأقاليم الجزائرية، وتتجاهل أيضا القدرات التنفيذية للهيئات الإقليمية، وبالتالي تتعثر عملية التنمية من ناحية التخطيط ومن ناحية التنفيذ؛ الأمر الذي يقتضي إعادة التفكير في عملية التنمية الإقليمية من منطلق فكر عالمياً ونفذ محلياً.

إشكالية التنمية الاقليمية في الجزائر: تُعرف التنمية الإقليمية بأنها عملية تعبئة موارد الإقليم بمختلف أشكالها لتحقيق الرفاه المادي لسكان الإقليم، وهذا التعريف يطرح إشكالية تعريف الإقليم نفسه، أي ما هو الإقليم؟ وكيف يمكن تحديده؟، كما أنه يقتضي تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الجماعات الإقليمية والحكومة المركزية، لا سيما بعد بروز مفاهيم الحوكمة، والتي ظهر معها مفهوم حوكمة التنمية الإقليمية، أين تلعب الجمعيات الاجتماعية والقطاع الخاص دوراً أساسياً في عملية التنمية، والتي فرضت أيضاً انتقال التنمية من التسيير الاقتصادي للإقليم، إلى إضافة مفاهيم الرفاه الاجتماعي والحفاظ على البيئة.[6]

تعاني الجزائر من تفاوت رهيب فيما بين الأقاليم حسب ما أورده المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الصادر سنة 2010،[7] ويتمثل هذا التفاوت في الاستثمارات العمومية والخاصة، وعلى مستوى الخدمات الحضرية الأمر الذي أثر على التوزيع السكاني فيما بين الأقاليم، كما زاد من وتيرة النزوح الديموغرافي، وعليه فمتطلبات التنمية الإقليمية ينبغي أن تتحدد انطلاقاً من التخلف الذي تعاني منه الأقاليم الجزائرية، وكذا من الرؤية المستقبلية لما ينبغي أن تكون عليه التنمية الإقليمية بناءً على الموارد المتاحة لكل إقليم وإمكانياته التنموية وهويته الاقتصادية.

تتميز الاقتصاديات المحلية في الجزائر بعدم التكامل القطاعي، وهذه مسألة أساسية في بنية الاقتصاد المحلي ثم الاقليمي، حيث يقتضي الأمر أن يكون هناك تكامل واندماج بين القطاعات أولاً، وبين الأقاليم ثانياً، حتى يتم تحقيق تنمية شاملة مندمجة ومتوازنة، تنتشر على كامل الاقليم الوطني؛ والتكامل القطاعي أصبح ضروري جداً، فمثلاً القطاع الفلاحي في الجزائر في حاجة ماسة إلى قطاع صناعي يرافقه، لا سيما في الولايات الداخلية مثل: عين الدفلى، الشلف، غليزان، معسكر، مستغانم، عين تموشنت، ولاية الوادي، فهذه الولايات كلها لها خصوصية فلاحية ممتازة، لكن تفتقر إلى قاعدة صناعية تقدم التكنولوجية الميكانيكية والكيماوية للقطاع الفلاحي من جهة، وتستوعب مخرجات القطاع الفلاحي من جهة أخرى، ويبقى مصنع تكرير السكر في ولاية مستغانم نموذجاً في مرافقة القطاع الصناعي للقطاع الفلاحي، وهذا الذي ينبغي تعميمه في مختلف الشُعَبْ الزراعية، وفي مختلف الأقاليم الوطنية.

2.2. دينامية التنمية الإقليمية في حوض الشلف وخصوصياتها

تُقاس أهمية الأقاليم في التنمية بخصوصياتها الاقتصادية، فكلما كان الإقليم له ميزات تفاضلية تجعله منطقة استقطاب لمختلف النشاطات الاقتصادية وتزيد أهميته في الاستثمارات، وعليه تزيد أهميته في انتشار الخدمات والاستقطاب السكاني، فحسب النظرية الإيكولوجية تتوزع الكائنات العضوية في العالم الطبيعي بموجب أنساق منهجية على الأرض بحيث يتحقق التوازن بين متطلبات الحيوانات العضوية من جهة ولِما تقدمه الطبيعة من جهة أخرى؛ فالمدن لا تنشأ جُزافاً، وإنما تبرز استجابة لما تقدمه البيئة من إغراءات ومنافع. والمراكز الحضرية الكبرى سواء في المجتمعات الصناعية أو النامية، إنما تبرز في أكثر الحالات على شواطئ الأنهار أو البحار، أو في المناطق الخصبة، أو على النقاط التي تتقاطع فيها طرق التجارة وخطوط السكك الحديدية الحديثة.[8] وبهذا تكون المدينة إقليماً ناشطاً

اقتصادياً، وله قدرة كبيرة على استقطاب الاستثمارات الاقتصادية والنشاطات الخدمية. أما بالنسبة لإقليم حوض الشلف، فهو الآخر له هويته الاقتصادية وخصوصياته التنموية، وعليه ينبغي أولاً التعريف بإقليم حوض الشلف، وخصوصياته التنموية ومتطلبات النهوض بالإقليم اقتصادياً.

التعريف بحوض الشلف: يمتد حوض الشلف من جندل شرقاً لينبسط على خميس مليانة وعين الدفلى ويمر بالشلف وغليزان ليصل إلى غاية يلل غرباً، وهو عبارة عن منخفض أرضي يمتد على طول وادي الشلف، ويتوسط جبال الونشريس من الجهة الجنوبية، وجبال الظهرة وزكّار من الجهة الشمالية، هذا الإقليم الجغرافي المحصور له خصوصياته الجغرافية التي أعطته هويته الاقتصادية، حيث يتميز بخصوبة أراضيه الفلاحية، وحرارته المرتفعة، التي تعطي هي الأخرى للقطاع الفلاحي خصوصياته في الزراعات التي يمكن الاشتغال عليها في الإقليم، ورغم توفر عدد من السدود وبعض الأودية، إلا أن الإقليم يعاني حسب (Xavier Yacono) منذ القدم ولا يزال من نقص في المورد المائي، نتيجة لانخفاض تساقط الأمطار وارتفاع عدد السكان مما يزيد الطلب على المياه.[9]

يعتبر حوض الشلف حوضاً داخلياً لكونه منخفض تحيط به المرتفعات من جميع جوانبه وليس له مخرج إلى البحر،[10]، (نبهان، 2008، صفحة 300) فحوض الشلف تحيط به جبال الونشريس لترتبط شرقاً بجبال زكّار التي تمتد إلى جبال بيسة وجبال الظهرة شمالاً؛ ومن منطلق الجغرافيا الاقتصادية هذه تعتبر ميزة تفاضلية للإقليم يمكن الاستثمار فيها، وعليه ينبغي تحديد إمكانيات الإقليم أولاً، ثم الاستثمارات الموجودة ثانياً، وبعدها الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية الإقليمية ثالثاً، وهذا يتطلب تحديد الآليات والأدوات التي ينبغي أن تتوفر للإدارة الإقليمية لتحقيق عملية التنمية في حوض الشلف.

الهوية الاقتصادية لحوض الشلف: تتطلب عملية التنمية تحديد الهوية الاقتصادية لأي إقليم وهذا عن طريق تحديد مجموعة من المؤشرات التي تحدد الطابع الاقتصادي للإقليم، والتي يمكن التأسيس عليها في عملية التخطيط وتحديد الاستثمارات المطلوبة. تتمركز في سهل الشلف اليوم ثلاث ولايات وهي: عين الدفلى، الشلف، غليزان، إلا أن ولاية الشلف التي تتوسط الولايتين تعد الأكبر من حيث البنية التحتية للاستثمارات ومن الجانب البشري، لا سيما وأنها تتوفر على ميناء بحري يساعد على دفع عملية الاستثمارات الاقتصادية.

إن الموقع الجغرافي لحوض الشلف، وإمكانياته الطبيعية ترشحه ليكون قطباً تنموياً بمفهوم (فرونسوا بيرو F Perroux.) ومن هنا يمكن تحديد طبيعة النشاطات الاقتصادية التي يتميز بها الإقليم ويمكن الانطلاق منها في عملية بناء قطب تنموي في الإقليم:

– القطاع الزراعي: يتوفر حوض الشلف على إمكانيات زراعية هائلة تؤهله ليكون قطباً زراعياً، فالمساحة الزراعية تزيد عن 440 ألف هكتار،[11] تتوزع اليوم على ثلاث ولايات تصنف اقتصادياً على أنها فلاحية، وهي: (عين الدفلى، الشلف، وغليزان)، من جهة أخرى يتوفر حوض الشلف على مجموعة من الأودية التي تساعد في إقامة الزراعة المروية

ذات المردودية العالية، فحسب (ماكس مارشون M. Marchon) يتوفر حوض الشلف على مجموعة من الأودية، فبالإضافة إلى الوادي الرئيسي: وادي الشلف، هناك مجموعة من الأودية التي تصب فيه، وهي مجموعة الأودية التي تنبع من جبال الونشريس، أي الظهر الجنوبي لحوض الشلف، وهي: وادي دردار، وادي الروينة، وادي الفضة، وادي تسيغاوت، وادي اسلي، وادي رهيو، وادي مينة، أما على شمالاً فيوجد الأودية التي تنبع من جبال الظهرة، وجبال بيسة، وجبال زكار، وهي على النحو التالي: وادي الحاج، وادي وهران، وادي راس[12]. وبهذا يتضمن حوض الشلف على ثمانية (08) سدود، وهي: سد غريب، سد دردر، سد حريزة، سد ولد ملوك، سد وادي الفضة، سد سيدي يعقوب، سد وادي رهيو، سد قرقار)،[13] وبالتالي يمكن تحويل أغلب المساحات الزراعية لحوض الشلف إلى مساحات مروية. وعليه يمكن القول أن حوض الشلف يتوفر على كل الإمكانيات التي تؤهله ليكون قطباً فلاحياً ينتج مختلف الغلال الزراعية سواء الاستراتيجية مثل الحبوب أو النقدية التي يمكن استعمالها في الصناعة التحويلية. والجدول التالي يبين واقع الانتاج الزراعي رغم عدم توفر الامكانيات اللازمة لا سيما التخطيط والتنظيم الزراعيين.

الجدول رقم 01: يبين الانتاج الزراعي في حوض الشلف في بعض الشعب الزراعية لسنة 2019

الشعبة الزراعية	الوحدة: مليون قنطار		
	عين الدفلى	الشلف	غليزان
الحبوب	2,055	2,157	1,996
الزراعة الصناعية	2,544	0,931	0,284
الخضر الجافة	0,063	0,113	0,061
الزراعة العشبية	15,451	3,450	2,920
العلف الاصطناعي	0,189	0,219	0,005
الحمضيات	0,253	1,620	1,204
الفواكه ذات النواة الحجرية والتفاحية	0,979	0,279	0,210
الزيتون (عدد الأشجار)	1,149 شجرة	0,973 شجرة	1,087 شجرة
مجموع الانتاج في كل ولاية	21,534	8,769	6,680
مجموع الانتاج في الاقليم	36,983 مليون قنطار		

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019

يُبين الجدول أن إقليم حوض الشلف يتميز بتعدد منتجاته الزراعية، كما أنه يتميز بارتفاع الانتاج في بعض الشعب الزراعية مثل الزراعة الصناعية والحمضيات والزراعة العشبية وهي محاصيل يمكن لها أن تتطور بشكل كبير لو كان القطاع الصناعي مرافقاً لها من حيث توفير المدخلات واستيعاب المخرجات؛ فمستويات الانتاج هذه لا يوجد ناظم يحددها سوى السوق الاستهلاكية المباشرة.

– القطاع الصناعي: يتميز حوض الشلف بوجود استثمارات صناعات محدودة جداً، وهي متمركزة في المناطق الصناعية للولايات الثلاث: عين الدفلى، الشلف، وغليزان، وعليه لا يمكن الحديث عن بناء قطب تنموي دون وجود مدن صناعية متطورة وواسعة في الإقليم، وهذه الصناعات ينبغي أن تتميز بالنجاعة الاقتصادية، وعليه فالاستثمارات الصناعية ينبغي أن تلبي أولاً الحاجيات الزراعية في حوض الشلف، كما أنها تستوعب الخامات الزراعية التي تُنتج في الإقليم، وهذا راجع للهوية الاقتصادية للإقليم، الذي يتميز بخصوصيته الزراعية ووجود ساكنة ريفية واسعة، وتوفر سوق استهلاكية واعدة.

يتوفر إقليم حوض الشلف على مجموعة من المصانع، إلا أنها تعتبر محدودة جداً بالنسبة للطاقة الانتاجية للإقليم، فالعدد الأكبر من المصانع التحويلية يتمثل في المطاحن التي يشكل جزء كبير من مدخلاتها من واردات الحبوب، وإذا كان مصنع تحويل الطماطم (تلواز) بالشلف من بين أهم المصانع الرائدة في الصناعات التحويلية، فإن غلق مصنع تكرير السكر بخميس مليانة يعتبر نكسة كبيرة للصناعة التحويلية في الإقليم، فهذا المصنع الذي فَتح أبوابه يوم 16 أوت 1966 والذي كان يشغل مساحة تقرب من 26 هكتار، والمصنع مزود بأحدث الآلات التي تشتغل بالغاز الطبيعي، يعتبر من أعظم المصانع العالمية لاستخراج السكر من البنجر السكري، حيث كانت تتجاوز كفاءته الانتاجية 1500 طن من البنجر يومياً، ويشتغل المصنع لمدة ثلاثة أشهر تقريباً في السنة وهي أشهر جمع وجني البنجر من المزارع كما يوظف نحو 300 عامل.[14] وعليه يمكن القول أن الصناعات التحويلية في حوض الشلف تعتبر من بين النشاطات الواعدة في الإقليم، فالخصوصية المكانية للإقليم، والامكانيات الطبيعية والبشرية تؤكد على أن حوض الشلف يشكل منطقة ذات أهمية استراتيجية لإقامة الصناعات التحويلية بمختلف أنواعها، وهذا ما يؤكده من جهة أخرى علم الجغرافيا الصناعية الذي يبين أن الصناعات يقتضي أن تتوفر على الشروط المكانية المناسبة لنجاحها، وهي تتعلق بالموارد والامكانيات والبنية التحتية والسوق الاستهلاكية.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن حوض الشلف له كل الإمكانيات لإقامة مجمعات للصناعات الزراعية، حيث تتكون هذه المجمعات حسب (هوشيار معروف) من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة) وهي تتبنى السعات الإنتاجية الكبيرة– حيث تتكامل فيها الموارد الاحتياطية والمنافذ التسويقية– للصناعة كنمط أساسي، وتتخذ هذه المجمعات صوراً عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية.[15] والأمر لا يتوقف عند بناء قطاع صناعي قادر على احتواء واستيعاب مخرجات القطاع الزراعي، بل ينبغي أن يتجاوزه إلى إقامة

صناعات تكنولوجية متطورة توفر المدخلات الأساسية للقطاع الزراعي، وهذا في المجال الميكانيكي والكيماوي، وبهذا يتأكد الارتباط الأمامي والخلفي بين القطاع الزراعي والصناعي.

– قطاع الخدمات: إن الدينامية المجالية التي يتميز بها حوض الشلف تقتضي توفر مجموعة من الخدمات، أهمها تلك المتعلقة بالتنمية البشرية، أو الخدمات التي تساعد في دفع التنمية الزراعية، والخدمات المرتبطة بالتنمية الصناعية في الإقليم. فإذا كانت التنمية البشرية تقتضي مجموعة من الخدمات المتعلقة بالسكن، والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي ومختلف المرافق المتعلقة بحماية الطفولة ورعاية المسنين، فإن الخدمات المتعلقة بالتنمية الزراعية تقتضي توفر مجموعة من المرافق تقدم مصفوفة متكاملة من الخدمات لبعث النشاط الزراعي وتحديثه؛ وأهم هذه المرافق البنوك المتعلقة بالتنمية الفلاحية والريفية، وكذا مختلف المؤسسات المالية التي تساعد في توفير الدعم المالي والتقني للفلاحين، وكذا مراكز البحوث والارشاد الزراعي التي ترافق المزارعين في توجيه نشاطهم الزراعي لربط حلقة التنمية الزراعية بالتنمية الصناعية.

لقد عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على توفير الخدمات المتعلقة بالتنمية البشرية، والجزائر اليوم تحتل مرتبة متقدمة وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي، أما فيما يتعلق بالخدمات المتعلقة بالتنمية الزراعية، فتتوفر الولايات الثلاث (عين الدفلى، الشلف، غليزان) على عدد مهم من بنوك الفلاحة والتنمية الريفية، كما أن الإقليم يتوفر على ثلاث جامعات بمختلف التخصصات العلمية والتقنية، القادرة على توفير المورد البشري اللازم للتنمية الزراعية، لا سيما وأنها تتوفر كلها على أقسام خاصة بالتنمية الفلاحية، تحتوي على مخابر للبحث العلمي في مجالات مختلفة في العلوم الفلاحية والمائية والبيئية، ناهيك عن المزارع النموذجية التي تتوفر عليها الولايات الثلاث، وهذه كلها إمكانيات يمكن استغلالها في تطوير القطاع الفلاحي في الاقليم ودمجه مع القطاع الصناعي في عملية بناء القطب التنموي.

3. نظرية أقطاب التنمية كمدخل لتحقيق التنمية الإقليمية المندمجة في حوض الشلف

احتلت التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مكانة هامة ضمن الدراسات الأكاديمية، وعلى مستوى الأجندات السياسية، سواء على مستوى السياسات الحكومية أو ضمن برامج الأمم المتحدة، كما احتلت التنمية المحلية والاقليمية مكانة خاصة ضمن الخطاب السياسي الرسمي لكل رؤساء دول العالم الثالث، خاصة الدول حديثة الاستقلال، وعلى هذا الأساس برزت عدة نظريات تفسر التخلف ومعضلة التنمية في دول العالم الثالث، ومن جهة أخرى برزت نظريات أخرى تقدم اتجاهات للتنمية والتغيير الاقتصادي والاجتماعي، ومن بين أهم هذه النظريات نجد نظرية أقطاب التنمية لفرانسوا بيرو، إذن ما هو مضمون هذه النظرية؟ وكيف تساهم في بعث التنمية الاقليمية؟

1.3 نظريات التخطيط الإقليمي والتنمية الاقتصادية

يعتبر مطلع النصف الثاني من القرن العشرين عهد التنمية، وهي المرحلة التي برزت فيها نظريات عديدة تفسر التنمية بشكل عام، والتنمية الإقليمية بشكل خاص، وإذا كانت بعض النظريات قامت على أساس أيديولوجي، فإن هناك العديد من النظريات التي تتناول قضية التنمية بشكل موضوعي انطلاقاً من مؤشرات اقتصادية وتنموية خالصة، وتعتبر النظريات التي تؤكد على التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية تقريباً تنطلق من تصور (فرونسوا بيرو) للتنمية الاقليمية، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

نظرية أقطاب النمو لفرونسوا بيرو François Perroux: ارتبط ظهور أقطاب التنمية بالاقتصادي الفرنسي (فرونسوا بيرو) سنة 1950 الذي أشار إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في آن واحد وبدرجة واحدة، ولكن يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو في مناطق محدودة وبكثافات مختلفة، ولهذه المراكز آثار متباينة على الاقتصاد الوطني.[16] وأكد (بيرو) على أن عملية النمو تكون في البداية غير متوازنة لأنها تظهر في بعض الأماكن العقدية والتي من خلالها ينتشر النمو من المراكز إلى القطاعات والأماكن الأخرى؛ واعتبر الأماكن العقدية بمثابة نقاط إشعاع لأنواع التحديث المختلفة التي تقوم عليها عملية النمو والتنمية.

بالنسبة (لبيرو) تتمركز في قطب التنمية نشاطات صناعية تتميز بمرونة عالية، والتي يقتضي أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص:

– أن تكون حديثة وذات مستوى متقدم من التقنية ويضمن لها الربح الأقصى نتيجة لانخفاض تكلفة الإنتاج؛

– تتمتع منتجاتها بطلب واسع (مرونة دخل عالية) في الأسواق الوطنية والإقليمية؛

– تتميز بارتباطاتها (الرأسية والأفقية) مع الصناعات والفروع الاقتصادية الأخرى، وقد تكون هذه الارتباطات نحو الأمام عندما يكون للصناعة نسبة عالية من مبيعات الصناعات الوسيطة من إجمالي المبيعات، أو ارتباطات نحو الخلف عندما يكون للصناعة نسبة عالية من المدخلات الوسيطة من صناعات أخرى من مجموع المستخدمات، ويتم تحليل الترابط بين هذه الصناعات والفروع عن طريق جداول المدخلات والمخرجات.[17] يركز (بيرو) في هذه النظرية على تطور أقطاب النمو في الحيز الاقتصادي الذي يعد مجالاً للقوى الاقتصادية الجاذبة، ويتكون الحيز الاقتصادي من مراكز أو أقطاب تنبعث منها القوى الطاردة وتنجذب إليها القوى المنجذبة. لقد طور (بود فيل) هذه النظرية لتضم بشمولية أكثر البعد الجغرافي لإبقاء التمييز واضحاً بين مفهوم قطب النمو ومركز النمو ومناطق النمو، فقطب النمو يكون عادة على المستوى الوطني، بينما مراكز النمو على المستوى الإقليمي، أما مناطق النمو فتكون على المستويات المحلية. وتؤكد نظرية أقطاب التنمية على الاستفادة من مزايا تركز الانتاج من جهة، وعلى التسلسل الهرمي للمجمعات الصناعية – الحضرية من جهة أخرى (قطب التنمية هو عبارة عن مدينة كبيرة على المستوى الوطني، ومركز التنمية هو مدينة كبيرة في الاقليم (المحافظة)، وهكذا إلى أصغر بلدة صناعية).[18]

بناءً على ما سبق يمكن القول أن نظرية أقطاب النمو تتطلب وجود حيز جغرافي له ميزات تفاضلية في مختلف النشاطات الاقتصادية، فالميزة الاقتصادية التي يتمتع بها الإقليم، وتوفر مجموعة من المدخلات الانتاجية، والقدرة على خلق ارتباطات أمامية وخافية بين مختلف النشاطات الاقتصادية، لا سيما في النشاط الزراعي والصناعي، يجعل من الإقليم نقطة إشعاع قادرة على نشر التنمية في مختلف المناطق المحيطة بيها، لا سيما بعد أن يرتبط الإقليم التنموي بمختلف الأقاليم الاقتصادية على المستوى الوطني خاصة الأقاليم المتمركزة في العاصمة والمراكز الكبرى على المستوى الوطني. فالإقليم يعتبر وحدة أساسية لعملية التنمية الاقليمية، كمرحلة أولية لتحقيق التنمية الشاملة، لا سيما وأن جغرافيا التنمية تؤكد على ضرورة أخذ الميزات التفاضلية للإقليم كرأسمال طبيعي والاستثمار فيه اقتصادياً؛ وهذا ينطبق بشكل كبير على إقليم حوض الشلف، الذي يتميز بخصوصيات اقتصادية تحدد هويته الاقتصادية بشكل مسبق، والتي تفرض توجه اقتصادي زراعي، وزراعي صناعي في المنطقة، ويبقى التحدي الأساسي هو كيفية بناء قطب تنموي في حوض الشلف يمكن من خلاله تحقيق التنمية الاقليمية في المنطقة.

2.3. نحو استراتيجية لبناء قطب تنموي في حوض الشلف

بما أن التنمية هي عملية معقدة وجذرية وشاملة، فإن بناء القطب التنموي هو الآخر يتميز بشكل من التعقيد، الذي يتطلب الدقة في عملية التخطيط والتنفيذ، وعليه فبناء قطب تنموي في حوض الشلف يقتضي طرح الأسئلة التالية: كيف نبني قطب تنموي في المنطقة؟ ما هي متطلبات بناء القطب التنموي؟ ما هي الخصوصيات التنموية التي يتميز بها الإقليم؟ ما هي الخطوات المرحلية التي ينبغي القيام بها للوصول إلى قطب تنموي في حوض الشلف؟ لذا فمسألة بناء قطب تنموي في حوض الشلف تتطلب العمل على مجموعة من المراحل لا سيما وأن الحوض يضم ثلاث ولايات إدارية التي تتطلب تنسيق الجهود بينها، كما أن العمل يقتضي مراعاة الأنشطة التي لها ميزات تفاضلية في الإقليم.

– استحداث جهاز إداري خاص: تقتضي عملية بناء قطب تنموي في إقليم حوض الشلف تشكيل جهاز إداري مشترك بين الولايات الثلاث التي يضمها الإقليم، وهي ولاية الشلف، عين الدفلى، وغليزان؛ يتشكل هذا الجهاز من الإطارات الإدارية المعنية بالتنمية المحلية على مستوى الجهاز التنفيذي للولايات الثلاث، ويضم أيضاً لجان خاصة بالتنمية من المجالس الشعبية الولائية للولايات المعنية، ويستحدث هذا الجهاز بمرسوم قانوني من طرف الوزير الأول، يحدد فيه النظام الداخلي للجهاز وصلاحياته وطريقة اتخاذ قراراته في جميع المجالات، وعلاقته بالجماعات الاقليمية والسلطة المركزية. وينبغي أن يقوم هذا الجهاز بمجموعة من العمليات، أهمها: جمع المعطيات، والتواصل مع القطاع الخاص، وكل الفاعلين في مجال التنمية، وكذا الناشطين في المجتمع المدني، كما يقوم بعمليات التخطيط، وإبرام الصفقات، وإعداد الميزانية، والتنفيذ، والتنسيق، والرقابة والتقييم وإعادة التوجيه، والإعلام ورفع التقارير دورياً إلى

السلطات المركزية المعنية، فهذه العمليات التي تعتبر أساسية في أي عملية تنموية تمكن هذا الجهاز من ممارسة وظائفه بالاستقلالية المطلوبة والتعامل بمرونة مع الواقع العملي.

– الدراسة وجمع المعطيات: تتطلب عملية بناء القطب التنموي جمع كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي وكل الموارد المتاحة في الإقليم؛ حيث تُشكل هذه العملية دعامة أساسية لعملية التخطيط، فمن خلال جمع البيانات وتحليلها يتسنى لنا تحديد النشاطات الاقتصادية التي يمكن بعثها في الإقليم، وهي تلك النشاطات التي لها ميزات تفاضلية تملك قدرة على المنافسة، وتعطي للإقليم دافعية كبيرة للتميُز عن باقي الأقاليم في هذه النشاطات، فجغرافيا التنمية تفرض مراعاة الخصوصية الاقتصادية للإقليم. وعليه فاللجان الخاصة بالتنمية عليها أن تحدد أولاً القطاعات التي تحتاج إلى تنمية، وتقديم تشخيص دقيق لمعضلة التنمية في حوض الشلف، وبعدها تقديم التحديثات والعمليات التي ينبغي إدخالها في كل قطاع. فالإقليم معروف بنشاطه الفلاحي وبتوفره على موارد مائية معتبرة متمثلة في السدود والأودية، إلا أن الجانب الصناعي والسياحي يبقى نشاطين محدودين في الإقليم، وبالتالي فالدراسة والتشخيص ينبغي أن تحدد ما هي الصناعات التي ينبغي بعثها في الإقليم، وهي الصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي أولاً باعتباره القطاع القائد للتنمية في الإقليم، وكيفية التنسيق بين هذه الصناعات وباقلي الصناعات على المستوى الوطني لتجنب الوقوع في خلل في منظومة الصناعة الوطنية؛ الجانب الآخر هو كيف يتم تنمية وتطوير القطاع السياحي في حوض الشلف؟

– التخطيط: تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات في عملية بناء القطب التنموي، لأنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع بكل معطياته والمستقبل بكل تحدياته ورهاناته، وحدود الإمكانيات المتاحة، كما أنها تأخذ في الحسبان التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لا سيما بين القطاعين الفلاحي والصناعي، وبين المستوى الاقليمي والمركزي.

إن الهوية الاقتصادية لحوض الشلف تعتبر فلاحية في الغالب، رغم أن الإقليم له خصوصياته الصناعية والتجارية والسياحية، وعليه فعملية التخطيط ينبغي أن تنطلق من دراسة الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي والفوائض الزراعية وما يمكن تطويره لخدمة الصناعات التحويلية؛ وبعده يأتي القطاع الصناعي الذي ينبغي أن يكون في خدمة القطاع الفلاحي والسياحي، حيث يراعي متطلبات المدخلات الزراعية لا سيما الصناعة الميكانيكية والكيماوية، وفي هذا الإطار ينبغي تحديد قائمة الشُعَبْ الزراعية التي ينبغي الاهتمام بها وتطويرها، وكذا قائمة الصناعات التي ينبغي استحداثها وتطويرها، لذا ينبغي الاهتمام بالصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي وتساهم في انسجام القطب التنموي.

إن فاعلية القطب التنموي يعتمد على الاختيار الصحيح لعامل الموقع وثم الفرع الصناعي المناسب الذي تتوفر له موارد محلية، وعلى خلق الظروف المناسبة لعملية التنمية من جهة وجوانب الخدمات وحتى قناعات السكان ومشاركتهم في صنع القرار. فالصناعة تعتبر العنصر الحاسم في عملية التنمية بشكل عام، وفي بناء القطب التنموي

بشكل خاص، ولا يمكن الحديث عن تنمية إقليمية دون وجود صناعات فاعلة في الإقليم، فالقطاع الصناعي له قدرة فائقة في إحداث تغيرات هيكلية وقطاعية في الاقتصاد الإقليمي، وتغيرات مماثلة في فروع الأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى.[19] فالمدن الصناعية في الإقليم يمكن اعتبارها يعتبر قاطرة التنمية الاقليمية، إلا أن الصناعات الناجحة ينبغي أن تراعي الخصوصيات الاقتصادية للإقليم، وعليه يمكن تحديد الصناعات التي ينبغي توطينها، وهذا ما نبينه في الصناعات المطلوبة في حوض الشلف كالتالي:

أ – الصناعات الميكانيكية: وتتعلق بصناعة مختلف الآلات الميكانيكية الخاصة بالنشاط الفلاحي، والتي تتمثل في الميكنة الزراعية بمختلف أجهزتها وأدواتها، لا سيما تلك التي تتعلق بالآلات، مثل: الجرارات وآلات الحصد والبزل والري، وكل ما يتعلق بها من قطع الغيار؛ كما تعتبر صناعة أجهزة الري الزراعي والبيوت البلاستيكية، ومختلف الأدوات والأجهزة التي تستخدم في تجميع وترتيب وتغليف وتخزين المحاصيل الزراعية.

ب – الصناعة الكيماوية: يتضمن هذا الصنف من الصناعة عدداً واسعاً من المواد، إلا أن الخصوصية الزراعية للإقليم تقتضي توفير التكنولوجيا الكيماوية للنشاط الزرعي في الإقليم، والذي يتمثل في المدخلات الأساسية من مختلف أنواع الأسمدة والمبيدات والعقاقير الفلاحية، فهي مهمة جداً في عملية التكثيف الزراعي؛ وبالمقابل هذا لا ينفي تطوير مصانع خاصة بالمنتجات الكيماوية الأخرى مثل الكبريت والصابون ومختلف أنواع الصباغة والعطور، لا سيما وأن الإقليم يتوفر على سوق محلية تتجاوز المليونين ونصف مليون مواطن.

ج – الصناعة التحويلية: تعتبر الصناعات التحويلية أهم وسيلة لخدمة القطاع الزراعي، وعليه فإن توفر الخامات الزراعية في حوض الشلف يعتبر ميزة تنافسية للمنتوجات الصناعية من المواد الغذائية، لا سيما وأن طبيعة الأراضي صالحة لإنتاج مختلف المحاصيل التي يمكن تحويلها إلى مواد غذائية مصنعة.

يعاني حوض الشلف من ضعف كبير في القطاع الصناعي بشكل عام، والصناعات المرتبطة بالقطاع الفلاحي بشكل خاص، والجدول التالي يقدم قراءة لواقع هذا النمط من الصناعات في الإقليم.

الجدول رقم 02: يبين و اقع القطاع الصناعي المرتبط بالقطاع الفلاحي في حوض الشلف في سنة 2022

طبيعة الصناعات	عدد المصانع الموجودة في كل ولاية		المجموع
صناعة الجرارات ومختلف العتاد الفلاحي	ولاية عين الدفلى	00	00
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	00	
صناعة منتجات الري الزراعي الآلية والكهربائية	ولاية عين الدفلى	01	01
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	00	
صناعة البيوت البلاستيكية وملحقاتها	ولاية عين الدفلى	00	

	ولاية الشلف	01	01
	ولاية غليزان	00	
صناعة أدوات التعليب والتغليف للمنتجات الزراعية	ولاية عين الدفلى	00	06
	ولاية الشلف	01	
	ولاية غليزان	05	
صناعة الأسمدة والمبيدات الفلاحية ومختلف العقاقير الفلاحية	ولاية عين الدفلى	01	03
	ولاية الشلف	02	
	ولاية غليزان	00	
مراكز استنساخ وتطوير البذور المختلفة	ولاية عين الدفلى	00	00
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	00	
صناعة الطماطم ومختلف المصبرات الغذائية	ولاية عين الدفلى	01	04
	ولاية الشلف	02	
	ولاية غليزان	01	
مراكز انتاج الحليب والألبان والأجبان	ولاية عين الدفلى	02	14
	ولاية الشلف	05	
	ولاية غليزان	07	
مراكز انتاج الكاشير	ولاية عين الدفلى	00	00
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	00	
صناعة السكر	ولاية عين الدفلى	00	00
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	00	
مراكز طحن الحبوب و انتاج الفرينة والعجائن بمختلف أنواعها	ولاية عين الدفلى	06	42
	ولاية الشلف	03	
	ولاية غليزان	33	
مراكز انتاج العصائر بمختلف أنواعها	ولاية عين الدفلى	01	04
	ولاية الشلف	02	
	ولاية غليزان	01	
صناعة زيت المائدة	ولاية عين الدفلى	00	00
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	00	

صناعة الكبريت	ولاية عين الدفلى	00	00
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	00	
صناعة الصابون والعطور	ولاية عين الدفلى	00	00
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	00	
الصناعات الجلدية (دبغ الجلود وتطويرها)	ولاية عين الدفلى	00	00
	ولاية الشلف	00	
	ولاية غليزان	07	
الصناعات النسيجية	ولاية عين الدفلى	01	09
	ولاية الشلف	04	
	ولاية غليزان	04	
صناعات الغذائية (تحميص وتجفيف المكسرات و الفواكه وتعبئتها)	ولاية عين الدفلى	01	03
	ولاية الشلف	02	
	ولاية غليزان	00	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إحصائيات مقدمة من طرف مديريات الصناعة للولايات الثلاث.

يبين الجدول أن الصناعات الغذائية محدودة للغاية في مختلف الأنواع، وإذا كانت مطاحن الفرينة وتغذية الأنعام وصل إلى 42 مؤسسة، فهذا لا يخدم القطاع الفلاحي في الاقليم، لأن الجزء الأكبر من الحبوب مستورد، وعملية تحويله إلى فرينة أو غذاء حيواني هي عملية بسيطة جداً؛ أما الصناعات التي تقدم المدخلات للقطاع الفلاحي فهي الأخرى تبقى محدودة، وبالتالي فالقطاع الصناعي في الإقليم غير قادر على توفير التجهيزات اللازمة والمدخلات الضرورية للقطاع الفلاحي.

– تحديد الشركاء والممولين: تعتبر الشراكة من الآليات العصرية في عملية التنمية، لا سيما شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص، وتعتبر عملية تحديد الشركاء والممولين من أهم المراحل في عملية تجسيد المخططات التنموية في الإقليم، وعليه فالجهاز الإداري المستحدث عليه أن يتواصل بكل الفاعلين الاقتصاديين في الاقليم أولاً، ثم يعمل على جلب شركاء اقتصاديين على المستوى الوطني، كما يعمل على جلب شركات أجنبية في المجال الصناعي والفلاحي بالتنسيق مع الحكومة باعتبارها المخول الوحيد للاتصالات الخارجية، وتعتبر ماليزيا وأندونيسيا والفيتنام وتركيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي من بين أهم الدول الناجحة في هذا المجال.

– التنفيذ: تقتضي هذه العملية تحديد الإمكانيات اللازمة في جميع المجالات: (المالية، البشرية، مواقع التوطين الصناعي، المواد الأولية، طرق التموين والتخزين)، كما تتطلب عملية التنفيذ تنصيب لجان خاصة تتشكل من الخبراء التقنيين ليقوموا بتنفيذ المخططات والبرامج في الميدان، وهم بدورهم يُشكلون هيئات للرقابة والمتابعة والتقييم؛ وبما أن

عملية التنفيذ تكون عبر مراحل، ينبغي أن تحافظ هذه اللجان على النهج التدرجي في تنفيذ المخططات التنموية، لا سيما في القطاع الصناعي.

– التنسيق والتطوير: تقتضي عملية بناء قطب تنموي في حوض الشلف تكثيف عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي، ومع السلطات المركزية، وقد يقتضي الأمر إحداث لجنة وزارية مشتركة مع الجهاز المستحدث لتبادل المعلومات والمعطيات بشأن نسبة الانجاز للمخططات التنموية والعراقيل التي تعترض بناء القطب التنموي والمدن الصناعية وطرح الحلول بشأنها. كما أن عملية التنسيق ينبغي أيضاً أن تستهدف وضع السياسات القطاعية الخاصة ببناء القطب التنموي مع السياسات الوطنية للتنمية[20]، فالقطب التنموي يطرح رؤية شاملة تخدم الاقليم من جهة ولا تتعارض مع المخطط الوطني للتنمية الوطنية من جهة أخرى.

4. الخاتمة

بناءً على ما سبق يمكن القول أن التخطيط الإقليمي له أهمية بالغة في تحقيق التنمية الإقليمية، وهذا عن طريق حصر الأقاليم الوطنية وتحديد هويتها الاقتصادية ومن ثم العمل على تحديد الاستثمارات الاقتصادية التي ينبغي إقامتها في كل إقليم؛ فالتخطيط الإقليمي لا ينبغي أن يبقى محصوراً على مستوى إدارة الولاية، بل يتجاوزها إلى حدود الإقليم، فالجغرافيا هي التي تفرض طبيعة الاقليم وخصوصيته الاقتصادية، وليست الحدود الادارية، وعليه فالجزائر مجبرة على استحداث خلايا للتخطيط الاقليمي، مرتبطة بشكل وثيق بالجماعات الإقليمية على المستوى الوطني، فنظام الولاية في الجزائر لا يمكن أن يشكل هيئة إقليمية بمفهوم الجغرافيا الاقتصادية بل في غالب الحالات تتربع الولاية على جزء من الإقليم، وعدم التنسيق بين الولايات في عملية التنمية الاقليمية يؤدي إلى عدم استغلال الهوية الاقتصادية للإقليم وميزته التفاضلية، وبالتالي تتشتت الجهود التنموية فيما بين الولايات، وتضيع فرص التنمية ويضعف الاقليم اقتصادياً وتنموياً، وهذا هو الحاصل اليوم مع إقليم حوض الشلف الذي يتمتع بمزايا اقتصادية كبيرة ولكن هي مشتتة وغير مستغلة في عملية التنمية الاقليمية وحتى الوطنية.

إن حوض الشلف يتمتع بمزايا اقتصادية كبيرة لم يتم استغلالها لحد اليوم، فالموقع الجغرافي للإقليم وحجم الساكنة وطاقتها العمّالية، والبنية التحتية التي يتوفر عليها، لا سيما شبكة المواصلات بمختلف أشكالها، وطبيعة الهوية الاقتصادية للإقليم، تقتضي وجود مُدن صناعية كبيرة في حوض الشلف، تجعل منه قطباً تنموياً مندمجاً، تساهم بشكل كبير في عملية التنمية الوطنية الشاملة، لا سيما فيما يتعلق بالارتباطات الأمامية والخلفية بين القطاعين الصناعي والفلاحي، وهذا يقتضي استغلال كافة الجهود والنشاطات المتمركزة في مختلف الضواحي والأرياف لحوض الشلف، والعمل على إحصائها ودعمها وتطويرها ثم توطين ما يعرف بالصناعات الريفية وربطها بالمدن الصناعية الكبيرة في الإقليم وكذا بمختلف الأسواق المحلية والاقليمية والوطنية وحتى الدولية.

إن عملية بناء قطب تنموي في حوض الشلف تعتبر ضرورية لعملية التنمية الوطنية المندمجة، وإذا كانت تعد من بين أهم الآليات للقضاء على الفوارق الجهوية، فإنها تشكل قاعدة نموذجية في عملية التنمية الاقليمية على المستوى الوطني؛ وتقتضي عملية بناء قطب تنموي مجموعة من الأدوات والوسائل كما تقتضي التدرج المرحلي في عملية البناء، وتبقى الآلية المهمة في هذه العملية هي التخطيط الإقليمي، وإذا كانت الجزائر لم تأخذ إلى غاية اليوم بالتقسيم الاداري على أساس الأقاليم مثل تونس والمغرب، فإن التنمية الاقليمية تقتضي وبالضرورة وجود أجهزة تخطيط إقليمية تنظر للإقليم من زاوية اقتصادية وتنموية، وتحديد الهوية الاقتصادية لكل إقليم وميزاته التفاضلية التي يمكن الاستثمار فيها وتحقيق التنمية والقضاء على الفقر والتهميش ومختلف الفوارق التنموية.

5. الهوامش:

[1]– أديب عبد الكريم الخليل، نسرين علي السلامة، **التخطيط الإقليمي**، دمشق : مشورات جامعة دمشق، 2017، ص 33.

[2]– المرجع نفسه، ص 33.

[3]– محمد جاسم شعبان العاني، **التخطيط الاقليمي: مبادئ وأسس– نظريات وأساليب**، عمان: دار صفاء، 2007، ص 40.

[4]– أديب عبد الكريم، مرجع سابق، ص 32.

[5]– عبد الزهرة علي الجنابي، *الجغرافيا الصناعية*، عمان: دار الصفاء، 2013، ص 240.

[6]- Pierre Campagne et Bernard Pecqueur, **Le Développement Territorial : une repense émergente à la mondialisation,** Paris : Charle Léopare Mayer, 2014, PP. 175- 176.

[7]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد61، القانون رقم 10– 02، الصادر يوم 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني للإقليم.

[8]– أنطوني غيدنز، **علم الإجتماع**، تر: فايز الصياغ، ط 4، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 599.

[9] - Xavier Yacono, **Les Bureaux Arabes et Evolution des Genres de Vie Indigenes dans L'Ouest du Tell Algéroi (Dahra, Chélif, Ouaresnis, Sersou),** Paris : Edition Larouse, 1953, PP 34 à 36.

[10]– يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات الجغرافيا: الطبيعية والفلكية والسياسية**، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 300.

[11]- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, **Statistique Agricole : Superficies et Production**, 2014, P10.

[12] - Max Marchand, **Petite Géographie du Département du Chélif**, Oran : Société Anonyme des Papetries et Imprimeries L. Fouque, 1959, P 08.

[13]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام**، نتائج: 2016– 2018، ص 33.

[14]– حليمي عبد القادر، **جغرافيا الجزائر: طبيعية– بشرية – اقتصادية**، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، 1968، ص 334.

[15]– هوشيار معروف، **تصنيع الريف في الأقطار النامية (مع دراسة حالة العراق)**، بغداد: مطبعة التعليم العالي، 1989، ص، ص من 53، إلى 55.

[16]– أديب عبد الكريم الخليل، نسرين علي السلامة، مرجع سابق، ص 237.

[17]- المرجع نفسه، ص 239.

[18]- المرجع نفسه، ص 237.

[19]- عبد الزهرة علي الجنابي، مرجع سابق، ص 232.

[20]- Jean- Michel Thornary et autre, **Contrats de Plan Etat- Région : histoire et perspective (Un partenariat au service des territoires)**, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2017, P 23.

6- قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. أديب عبد الكريم الخليل، نسرين علي السلامة، **التخطيط الإقليمي**، دمشق : مشورات جامعة دمشق، 2017.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام**، نتائج: 2016- 2018.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد61، القانون رقم 10- 02، الصادر يوم 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني للإقليم
4. أنطوني غيدنز، **علم الإجتماع**، تر: فايز الصياغ، ط 4، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
5. هوشيار معروف، **تصنيع الريف في الأقطار النامية (مع دراسة حالة العراق)**، بغداد: مطبعة التعليم العالي، 1989.
6. محمد جاسم شعبان العاني، **التخطيط الاقليمي: مبادئ وأسس– نظريات وأساليب**، عمان: دار صفاء، 2007.
7. عبد الزهرة علي الجنابي، *الجغرافيا الصناعية*، عمان: دار الصفاء، 2013.
8. حليمي عبد القادر، **جغرافيا الجزائر: طبيعية– بشرية – اقتصادية**، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، 1968.
9. يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات الجغرافيا: الطبيعية والفلكية والسياسية**، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

10. Jean- Michel Thornary et autre, **Contrats de Plan Etat- Région : histoire et perspective (Un partenariat au service des territoires)**, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2017.
11. Max Marchand, **Petite Géographie du Département du Chélif**, Oran : Société Anonyme des Papetries et Imprimeries L. Fouque, 1959.
12. Pierre Campagne et Bernard Pecqueur, **Le Développement Territorial : une repense émergente à la mondialisation,** Paris : Charle Léopare Mayer, 2014.
13. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, **Statistique Agricole : Superficies et Production**, 2014.
14. Xavier Yacono, **Les Bureaux Arabes et Evolution des Genres de Vie Indigenes dans L'Ouest du Tell Algéroi (Dahra, Chélif, Ouaresnis, Sersou),** Paris : Edition Larouse, 1953.